



Ref : .....

Date : .....

الرقم : ٩٣٥/٤/٢٠١٧

التاريخ : ٢٠١٧/٥/٢٣

سعادة المدير التنفيذي

بورصة عمان

تحية طيبة وبعد،،

أشير الى نص الفقرة " أ " من المادة (١٥) من تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان بالاستناد لأحكام المادة (٧٢) من قانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢.

أرفق طياً نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٩ بعد أن تم توقيعه حسب الاصول.

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

الدكتور شفيق الاشقر

الرئيس التنفيذي

|                           |
|---------------------------|
| بورصة عمان                |
| الدائرة الإدارية والمالية |
| الديوان                   |
| ٢٠ أيار ٢٠١٧              |
| الرقم المتسلسل: 3328      |
| رقم الملف: 41518          |
| الجهة المختصة: 21118/6    |

م/ن

عمر

## شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2017/4/29

استنادًا لأحكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وبناءً على الدعوة التي أرسلها مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين؛ فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 2017/4/29 في فندق الميريديان عمان لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل إلى السادة المساهمين.

استهل معالي الدكتور محمد الذنيبات رئيس الجلسة حديثه مع السادة المساهمين وأوضح بأنه حديث العهد في مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية، وقد بدأ عمله في رئاسة المجلس بتاريخ 2017/3/28 وكانت الشركة قد أعدت مركزها المالي، وأعدت قوائمها المالية، ووُقيعت من عطوفة رئيس مجلس الإدارة السابق حسب الأصول، ومن السادة أعضاء مجلس الإدارة، وبين معالي الدكتور الذنيبات أنه على علم مسبق بحال الشركة قبل التحاقه بها كونه أحد المساهمين فيها، وأنه سيقصر حديثه عن التقرير الموجود بين أيدي المجتمعين بالقدر المطلوب فقط للأغراض الرسمية وبالإجابة عن التساؤلات في حال وجود تساؤلات، وأضاف معالي الدكتور الذنيبات أن الوضع الذي وصلت إليه الشركة هو وضع غير مقبول بأي معيار من المعايير، وأنه كان يتمنى أن تكون شركة الفوسفات وهي الشركة الأولى في المملكة الأردنية الهاشمية في وضع أفضل بكثير مما وصلت إليه، وأعرب عن ارتياحه هو وزملاؤه أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لشركة مناجم الفوسفات الأردنية بوضع التقرير السنوي لأعمال الشركة والقوائم المالية الموحدة بين أيدي السادة الحضور كما هي في تاريخ 2016/12/31. وذكر معالي رئيس الجلسة الدكتور الذنيبات أن الشركة إلى حالة من الخسائر غير مسبقة وصلت إلى (90) مليون دينار ونيف، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة تتعدى دورة تدني أسعار الأسمدة في الأسواق العالمية إلى أسباب كثيرة أخرى كان يجب تلافيها أدت إلى انخفاض قيمة إجمالي المبيعات، فهبوط الأسعار كان يجب أن يرافقه إعادة النظر في ارتفاع كلف الإنتاج، ومنها كلفة المحروقات والمياه والطاقة الكهربائية التي وصلت إلى أكثر من (45) مليون دينار، وكلفة العمالة والمزايا الوظيفية التي تصل إلى ما يقرب من (114) مليون دينار، وكلف التعدين المرتفعة التي تدفع للمقاولين والتي تصل إلى ما يقرب من (32) دولارًا للطن الواحد، وهذا أمر غير مقبول - أي إننا باختصار نعمل لشركات التعدين - وكلف تحديث المصانع وتطويرها في المجمع الصناعي، وارتفاع الكلف الثابتة للمجمع الصناعي والشركات

التابعة، والتي أثرت في الأداء المالي لهذه الشركات؛ ما انعكس بصورة خسائر على شركة الفوسفات. يضاف إلى ذلك كله استمرار الظروف الاقتصادية العالمية التي يشهدها قطاع الصناعة بوجه عام، والصناعات الاستخراجية في المنطقة بوجه خاص.

وأضاف معالي رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة يدرك أن مواجهة هذه التحديات يجب أن تكون بحكمة وحلم وحزم حتى نتمكن من تحويل هذه التحديات إلى فرص نجاح إن شاء الله في المستقبل، ومن هنا فسيتم البدء في القريب العاجل بوضع خطة متكاملة لخارطة طريق تكفل معالجة آثار هذه الأزمة عن طريق ترشيد الإنفاق غير المقبول في شركة الفوسفات، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية، وزيادة كمية الإنتاج والمبيعات من الفوسفات الخام تدريجيًا لتصل إلى قرابة (11.5) مليون طن سنويًا حسب الخطط الموضوعة في السنوات الثلاث الماضية.

وتفعيل دائرة الاستثمار التي غابت عن شركة الفوسفات ردًا من الزمن، لمتابعة إدارة الشركات التابعة والحليفة، وتوحيد أسس الرقابة المالية والتشغيلية على الشركات التابعة والحليفة، ورفع القيمة المضافة إلى المنتج بإجراء المزيد من العمليات التصنيعية لخامات الفوسفات لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية وحامض الفوسفوريك؛ ما سيسهم في زيادة القيمة المضافة إلى هذا الإنتاج.

وبين معالي رئيس الجلسة أنه سيتم التفاوض مع شركات التعدين الحليفة لتقليل كلف الإنتاج، ومراجعة الاتفاقيات المبرمة معها للوصول إلى الوضع الأفضل لشركة الفوسفات، وكذلك فتح السوق التنافسي للتعدين، وكذلك وضع الحلول لسداد الديون المستحقة لشركة الفوسفات على الشركات التابعة والحليفة التي تصل إلى ما يقرب من 100 مليون دولار، والعمل على إعادة الأسواق التي فقدتها أو غابت عنها الشركة في الأعوام السابقة، مع التركيز على التوسع في فتح أسواق جديدة.

ووضح معالي رئيس الجلسة للسادة المساهمين الكرام أن تطبيق أفضل الممارسات في الصناعات الاستخراجية والشفافية في العمل يشكلان النهج السليم في البناء، وأن الاستفادة من قصص النجاح التي مرت بها شركة الفوسفات الأردنية ستشكل الدافع نحو أداء أفضل وإنجاز أكبر.

وفي الختام شكر معالي رئيس الجلسة العاملين في شركة الفوسفات جميعًا من عمال وفنيين وإدارة، والعاملين في الإدارة التنفيذية على جهودهم الطيبة، وكذلك وجه الشكر والتقدير إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة السابقة الذين سبقوا في حمل أمانة المسؤولية. وأكد معالي رئيس الجلسة للسادة المساهمين على العمل الجاد المخلص لخدمة الوطن الحبيب في ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله واعز ملكه.

وطلب معالي رئيس الجلسة من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد علي الشطرات الإعلان عن توافر النصاب القانوني للاجتماع.

وبدوره شكر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات معالي رئيس الجلسة، وأعلن عن توافر النصاب القانوني لهذا الاجتماع، وذلك بحضور (60) مساهمًا من أصل (5173) مساهمًا يحملون أسهمًا بالأصالة مجموعها (74,217,597) سهمًا، وأسهمًا بالوكالة مجموعها (42,515) سهمًا، وبذلك يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (74,260,112) سهمًا والذي يشكل ما نسبته (90,12 %) من رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع بالكامل والبالغ (82,500) مليون سهم، وأعلن أيضًا عن توافر النصاب القانوني للجلسة بحضور أعضاء مجلس الإدارة جميعًا، وحضور مدققي حسابات الشركة السادة أرست ويونغ، وأشار إلى أنه تم التحقق من أن الشركة قامت بإرسال الدعوات للمساهمين بشكلها القانوني، وأعلن عن الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة المرئية المسموعة، وعليه أقر أن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية وفق أحكام قانون الشركات، وأن القرارات التي سوف تصدر عن هذه الجلسة استنادًا لأحكام المادة (181) من قانون الشركات تكون ملزمة بالتنفيذ لكل الأطراف من الهيئة العامة ولمجلس الإدارة حضورًا وغيابًا، وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين عن المساهمين؛ لفرز الأصوات، والبدء بمناقشة جدول أعمال الهيئة العامة العادي.

واستنادًا لصلاحيات معالي رئيس الجلسة، فقد عيّن معاليه الأنسة سناء قراعين مدير إدارة الشؤون المالية كاتبًا للجلسة، وعيّن السيدة بسمة الفارسي ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت، والسيد جهاد الشرع ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مراقبين عن المساهمين. وأعلن معالي رئيس الجلسة البدء في النظر في جدول الأعمال، حيث استأذن معاليه السادة المساهمين بعدم تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2016/4/14 والاكتفاء بقراءة خلاصة القرارات الصادرة عنه، وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك، وتلت الأنسة سناء قراعين /كاتب الجلسة القرارات الصادرة عن الهيئة العامة لمساهمي الشركة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 2016/4/14.

وتم الانتقال إلى البند الثاني من جدول الأعمال المتعلق بسماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2016، حيث اقترح أحد المساهمين دمج هذا البند مع البند الرابع من جدول الأعمال المتضمن مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة، ووافقت الهيئة العامة على ذلك.

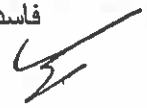
وتلا السيد محمد الكركي مندوب مدققي حسابات الشركة "أرنست ويونغ" تقرير المدققين عن ميزانية الشركة، وحساباتها الختامية، وأحوالها وأوضاعها المالية عن العام 2016.

وشكر معالي رئيس الجلسة مندوب مدققي الحسابات "أرنست ويونغ" وطلب من السادة المساهمين البدء بمناقشة الميزانية والبيانات المالية للسنة المالية 2016 وفتح باب الحوار.

ورحب المساهم نائل عبد الرزاق خنفر بأعضاء مجلس الإدارة، وبارك لمعالي الرئيس بتوليته مهام رئيس مجلس إدارة هذه الشركة، وقال إن شركة مناجم الفوسفات تُمنى بالخسائر منذ زمن طويل، ومرّت عليها مدة من الزمن ارتفعت فيها أسعار المواد الخام عند ارتفاع سعر البترول إلى 150 دولارًا، ووصول سعر طن الداب إلى 1200 دولار، وخام الفوسفات إلى 400 دولار، ومبيعات بالملايين، وهذا يعني أنه وفقًا للأسعار العالمية لو سُلِّمت الشركة إلى موظف بسيط لربحت من غير مشكلات. وعقب بأن المشكلات التي كانت تواجه الشركة لا تعود إلى مجلس إدارة واحد، وإنما إلى تراكمات مجالس إدارات سابقة أسهمت في إيصالها إلى وضعها الحالي، وأشار إلى أن شركات التعدين من المستحيل أن تخسر، وضرب على ذلك مثلاً شركة البوتاس الأردنية التي كانت تبيع سعر طن البوتاس بـ 800 دولار، وبالرغم من وصول سعر الطن إلى 200 دولار فإن الشركة حققت أرباحاً متواضعة، وهي على الأقل لم تُمنّ بخسائر كالتي وصلت إليها شركة الفوسفات البالغة 90 مليون دينار، ولم تُعانِ شركة البوتاس أيّ ترهل إداري أو عمالي، في الوقت الذي يبلغ عدد العاملين في شركة الفوسفات 5000 عامل لا يستخرجون غراماً واحداً من الفوسفات، حيث تستخرج الفوسفات شركات خاصة منها شركات تساهم بها شركة الفوسفات للتغطية، وتكلفة الطن 32 ديناراً وهي تكلفة مرتفعة جداً بالنسبة إلى كلفة الإنتاج مقارنة بكلف الإنتاج في شركات التعدين العالمية.

وأوضح أنه حضر اجتماعات سابقة بوصفه مساهماً في الشركة، وبيّن في عامي 2011 و 2012 أن مصنع الأسمدة مشروع فاشل؛ حيث أنفقت الشركة على العمال قرابة 400 مليون دينار أو أكثر، وأن أحد السائقين حصل على تعويض ترك الخدمة بلغ 140 ألف دينار، وهذا غير معقول، وأن تعويض ترك الخدمة الذي عدله مجلس الإدارة لا يتقبله العقل. وأضاف أن تغول العمال أو الموظفين على الشركة غير مقبول، وأن لجوءهم إلى الإضراب لا يعني الرضوخ لمطالبهم، ولو أدى ذلك إلى إغلاق الشركة؛ لأن الشركة وجدت لتربح وليس لتخسر، فالذي يخسر إما أن يكون فاشلاً أو

فاشلًا.



وذكر أيضًا أنه يوجد قرابة 700 مليون دينار أرباحًا مدوّرة حرم المساهمين منها. وبيّن معرفته بوضع الشركة المالي أمام المقرضين والنسب المالية الواجب توافرها حسب عقود القروض، وأن هذه الشركة أسست من صغار المساهمين، حيث شاركوا بأموالهم منذ الخمسينيات، وطالب برسملة خمسين بالمئة من الأرباح المدوّرة للمساهمين؛ لأنها حق لهم، وأن رسملة الأرباح المدوّرة لا تؤثر في الوضع المالي للشركة، وأنه لا يطالب بتوزيع أرباح نقدية، ونوه بأن رأسمال البنوك قديمًا كان لا يتجاوز مليوني دينار، بينما كان رأسمال الشركة في ذلك الوقت 60 مليون دينار.

من جهته شكر معالي رئيس الجلسة المساهم، وبين وجود بعض الرسائل الإيجابية بحديث الأخ المساهم، وأضاف أن عدد العمال ما يقارب 3000 عامل وليس 5000 كما ذكر الأخ المساهم، وأن العامل الذي في الميدان يستحق الإكرام والتقدير إذا كان منتجًا، ومجلس الإدارة يتدارس كيفية التعامل مع هذه القضية وكيفية تحفيز العاملين في المستقبل. وأوضح معاليه أن ما أخذه العامل من حقوق ومن امتيازات أصبح حقًا له، إلا إذا حصل تغير في الموقع والعمل، أما بالنسبة إلى التعويضات فقد وُجد بتسرع في وضع نظام التعويضات، إلى الحد أن هذا النظام أخرج الكفاءات من شركة الفوسفات الأردنية، وكانت الإدارة قد أخذت قرارات غير مقبولة مثل إعادة من خرج من الشركة وأخذ تعويضه بعقد يمنحه راتبًا أعلى من راتبه قبل الخروج؛ لذا بدأنا بدراسة هذه العقود التي وقعت مع عدد لا بأس به من الموظفين والعمال، وإعادة النظر في مدى الحاجة إلى أصحابها، وتقليص بعض أوجه الإنفاق، وعدم إعادة من أراد الخروج، وأخذت خطوات إيجابية في هذا الاتجاه، حتى أن أحد الإخوة مشكوراً طالب بعدم تجديد عقده ليضرب مثلاً لغيره. وأضاف أن الأرباح المدوّرة ليست 700 مليون دينار، وإنما هي حتى تاريخ هذا التقرير ما يقرب من 411 مليون دينار. وأن معاليه بفترة من الفترات وبوصفه مساهماً طالب برسملة الأرباح، ولكن الأرباح المدوّرة كلها استثمرت في الصناعات التحويلية، وعندنا الآن رأسمال أضخم بكثير مما كانت عليه شركة الفوسفات سابقاً، وأن الأرباح المدوّرة استهلك في الطرائق الصحيحة، وبين أن الفوسفات بوصفه خامًا جيدًا يكون أفضل بكثير لو تحول إلى صناعات تحويلية مثل الأسمدة أو حامض الفوسفوريك، وما إلى ذلك؛ لأن القيمة المضافة لهذا المنتج ترتفع ومن ثم ترتفع الأرباح. وأوضح أنه لا يوجد نقد في الصندوق من الأرباح المدوّرة فما يوجد في الصندوق هو رقم أرباح مدوّرة أنفقت على الصناعات والشركات التي أنشئت؛ أي أن الأرباح مستثمرة. أما بالنسبة إلى أنصاف المساهمين فإن القرار فيهم هو قرار الهيئة العامة ومجلس الإدارة، وهذا ليس هو الوقت المناسب لتوزيع أسهم؛ لأنه إذا رُفِع رأسمال الشركة فإن ذلك ينعكس على ربحية الشركة، ولذلك معادلة اقتصادية سيتم دراستها. وطمأن معالي رئيس الجلسة الحضور على عزمه على تلافي السلبات خطوه خطوه وأن ذلك يحتاج إلى وقت، وأبدى معاليه تفاؤله بمستقبل الشركة بتعاون

الجميع والإخلاص في النوايا والعمل؛ فهذه الشركة عظيمة وهي ركن من أركان الاقتصاد الأردني يعتاش من ورائها قرابة 100 ألف فرد، ويجب أن تدار بحكمة وحزم وشفافية، وعلينا إعادة النظر في الشركات التابعة والحليفة والعمالة والنقل والتعامل معها بمنتهى الشفافية والدقة وستكون جميع الأمور بعلم السادة المساهمين. وبين معاليه باتخاذ قرار بوقف التعيينات نهائياً في الفوسفات منذ شهر باستثناء الحالات الضرورية كالحاجة إلى شخص ذي مؤهلات غير متوافرة، وتنقل الزيادة في العمالة من موقع إلى آخر وفق مصلحة العمل، وخُفِّضت نفقات السفر للجميع وإن تكون المهمة مبررة، وخُفِّض أيضاً بدل اللجان، ويوجد إجراءات أخرى سيعلم عنها تباعاً، وأكد معاليه ضرورة استمرار التواصل مع الجميع عن طريق اللقاءات المباشرة أو بوساطة أجهزة الإعلام التي سيتم التعامل معها بمنتهى الشفافية. ونوه معاليه بأن خسارة الربع الأول تقارب 17 مليون دينار، وأنه ومجلس الإدارة الحالي غير مسؤولين عنها، وأنه ومجلس الإدارة سيبدلون كل ما بوسعهم لتقليل الخسائر أو الوصول إلى نقطة التوازن، ومن ثم الوصول إلى الربحية، وأن شركة الفوسفات ستكون في العامين القادمين أو الأعوام الثلاثة القادمة مختلفة عما كانت عليه في الماضي.

وتحدث المساهم الدكتور فراس الشهوان (عدد الأسهم 72115) حيث تمنى التوفيق لمعالي رئيس مجلس الإدارة بمهامه الجديدة. وذكر أن معالي رئيس مجلس الإدارة أحد المتضررين كمساهم في هذه الشركة حيث تبخرت 70% من ثروته في هذه الأسهم ما بين عامي 2015 و2016. وشكر معالي الرئيس على الخطة المستقبلية. وذكر أن لديه نقطة نظام لكتابة الجلسة، حيث أنها في اجتماع الهيئة العامة في السنة الماضية لم تكون كامل الحوار، ورجا منها الدقة في تثبيت محضر الاجتماع. ونوه هنا مندوب عطوفة مراقب الشركات بأن المساهم الذي يريد أن يدون ملاحظاته عليه أن يذكر ذلك قبل طرح الأسئلة، ثم أضاف الدكتور الشهوان أنه في اجتماع السنة الماضية المدون في محضر الاجتماع صفحة 11 صرح رئيس مجلس الإدارة أنه تم التوصل إلى تسوية وسيتم قريباً الاعلان عنها في قضية وليد الكردي بخصوص المستحقات التي صدر بها أحكام من محكمة بداية عمان بقيمة 253 مليون دينار، ولكن التصريح الجديد من خلال لقاء صحفي لرئيس المجلس في شهر كانون الاول 2016 مع جريدة الرأي، أفاد أنه لم يعد هناك تسوية، بل تم إضافة معلومة جديدة بأنه بعد التدقيق تبين أن هناك 100 مليون دينار لدى إحدى الشركات، وأن مجلس الإدارة بصدد أن يحرك دعوى لتحصيل هذه المستحقات للشركة، وأشار إلى أنه توجد ضغوط كبيرة على مجلس الإدارة -على ما يبدو للفلقة الموضوعات السابقة-. وهنا سأل معالي رئيس الجلسة: ما هي الضغوط؟ فأجاب الدكتور الشهوان أن هذا التصريح لرئيس مجلس الإدارة السابق في الصحف، والموقع الإلكتروني للشركة بخصوص قضية رئيس مجلس الإدارة السابق ولا اعلم إذا كان لها

علاقة بالمئة مليون دينار التي تبينت في أثناء التدقيق، وتمنى الدكتور الشهوان بسماع توجه معالي رئيس مجلس الإدارة بشأن هذه الموضوعات؛ لأنه عند ذكر الخطة المستقبلية للاستغلال الامثل للموارد وترشيد النفقات لم تذكر هذه النقاط.

وسأل معالي رئيس الجلسة إذا كان الدكتور الشهوان قد انتهى من نقاشه لبيّح المجال لبقية المساهمين بالتحدث، فأجاب السيد الشهوان بأن المجلس 365 يومًا، وهذا اليوم الوحيد الذي يتسنى لنا التحدث فيه، وسمح له رئيس الجلسة بالاستمرار بالحديث. وذكر الدكتور الشهوان أن دليل الحاكمية المؤسسية يشير إلى أن الشركة تلتزم فيما عدا الفصل الخاص بمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، وهذا كان من سنوات سابقة، وكان في تقرير مجلس الإدارة السنة السابقة صفحة 52، وتقرير السنة الحالية صفحة 49، فلماذا لا يتم إعداد وتحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة. وبين أنه في السنة الماضية أفادنا رئيس المجلس في صفحة 13 بأنه اتخذ قرارًا بتخفيض البدلات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة إلى الثلث، ولكن بالرجوع إلى التقرير نجد بأن ما صرف لأعضاء مجلس الإدارة من بدلات ومكافآت بالإضافة إلى مستشار الشؤون العمالية لرئيس مجلس الإدارة الذي لا يوجد له وضع على الهيكل التنظيمي بلغ ما مجموعه 687 ألف دينار مقارنة بـ 641 ألف دينار في السنة السابقة، وتساءل الدكتور الشهوان لماذا هذا التضليل من قبل مجلس الإدارة؟ وكيف يصرح مجلس الإدارة بأنه قام بتخفيض البدلات إلى الثلث وفي نهاية السنة نجد أنها ارتفعت. وأوضح الدكتور الشهوان بأنه يدرك وجود تشوه تشريعي في قانون الشركات؛ لأنه لم يضع حدًا لبدلات التنقلات، وأن أعضاء مجلس الإدارة على درجة عالية من الخلق والمهنية، وعليهم ألا يقبلوا على أنفسهم أخذ هذه البدلات والمكافآت عندما تكون الشركة قد وصلت إلى هذا المستوى من الخسائر (Ethically Wise). وعاد الدكتور الشهوان وأكد أنه لا وجود لمستشار لرئيس مجلس الإدارة للشؤون العمالية في الهيكل التنظيمي، وهنا نوه معالي رئيس الجلسة بأن الموضوع قد انتهى لأن المستشار قد أنهى عقده مشكورًا. وتساءل الدكتور الشهوان لماذا ألغيت دائرة المخاطر في صفحة 43 من الهيكل التنظيمي الجديد؟ وما هو المبرر لإلغائها؟ فأجاب معالي رئيس الجلسة بأن مجلس الإدارة أوصى بعودة دائرة المخاطر ودائرة الاستثمار ودائرة التدقيق الداخلي، وأن مجلس الإدارة سيأخذ القرار المناسب أين تكون تبعثها. وعاد الدكتور الشهوان وطرح سؤالاً على معالي رئيس الجلسة عن توقعاته لنتائج الأعمال نهاية عام 2017 وفق الخطة المستقبلية المتوقعة فأجاب معالي الرئيس بأنه سوف يتم إخبارك بها في نهاية 2017. وأضاف معالي رئيس الجلسة أن من أراد أن يطاع فعليه أن يطلب المستطاع؛ وأوضح معاليه وجود تغييرات كثيرة جدًا محليًا وعربيًا وعالميًا، وقال: إنه إذا ارتفعت الأسعار مع ضبط الإنفاق بأوجهه المختلفة والتي

بدأنا بها من قبل أسبوعين وبارقام كبيرة، وإذا استمرت الأمور كما نراها وفق الخطة مع ثبات العوامل الأخرى فستكون الحال غير الحال. واضاف الدكتور الشهبان أن خسائره في الفوسفات تجاوزت نصف مليون دينار. وهنا نوه معالي الرئيس بضرورة الحفاظ على حق الآخرين بالحديث، فرد الدكتور الشهبان بأن ما يتحدث به هو ما يعاينيه بقية المساهمين، وأن سؤاله عن نتائج الأعمال تحديدًا؛ لأن الرئيس التنفيذي في السنة السابقة أفاد أن نتائج الأعمال المتوقعة بنهاية 2016 سوف تكون 35 مليون دينار، ثم فوجئ الجميع بعد أقل من شهر بأن نتائج الربع الأول كشفت عن خسائر تقرب من 17 مليون دينار، ثم بخسائر تجاوزت في 2016/12/31 رأس المال، وبين الدكتور الشهبان أنه لهذا السبب طرح سؤاله عن النتائج المتوقعة وفق الخطة حتى تحاسبوا في نهاية المطاف على هذه الأرقام.

وتحدث الدكتور الشهبان عن بعض النقاط الخاصة بالميزانية، وذكر أن ذمم الشركات الحليفة في ارتفاع مستمر؛ إذ بدأت ذمم الشركات الحليفة في عام 2014 بـ 40 مليون دينار، وارتفعت إلى 65 مليون دينار، ثم ارتفعت إلى 82 مليون دينار، وتساءل هل هذه ذمم تمويلية، أم تجارية، لا سيما أن جزءًا من هذه الذمم تم رسملتها بمقدار 31 مليون دينار، والحديث هنا عن 82 مليون بعد الرسملة؛ أي إنها تصل إلى 113 مليون دينار قبل الرسملة.

وتحدث الدكتور الشهبان أنه كان من المتوقع وفق الخطط الموضوعة أن يستهلك مشروع الشركة الهندية للأسمدة ما يقرب من مليون وثمانمائة ألف طن فوسفات سنويًا، وأنه جرى افتتاح الشركة في نهاية العام 2015، ما يعني أنه من المفروض أن يظهر أثر استهلاكها في البيانات المالية للعام 2016، وبالرجوع للتقارير نجد أن الاستهلاك المحلي من الفوسفات في عام 2015 بلغ 3,300 مليون طن، وبلغ 3,200 مليون طن في عام 2016 أي بنقص بلغ 114 ألف طن مع غياب للرقم المتوقع 1,800 مليون طن، بمعنى أنه يوجد انحراف بما يقرب من 2 مليون طن، وطالب الدكتور الشهبان بتوضيح الأمر.

وأشار الدكتور الشهبان إلى أنه ظهر في صفحة 9 من تقرير مجلس الإدارة خروج 230 موظفًا برغبتهم الشخصية، وبالرجوع إلى تقارير 2105 و2106 نجد أن الانخفاض بلغ 137 موظفًا وليس 230 موظفًا كما ورد في تقرير مجلس الإدارة، مطالبًا بتوضيح الأمر.

وتابع الدكتور الشهبان حديثه عن مخصص قطع الغيار حيث ذكر أن الرئيس التنفيذي كان قد أفاد في اجتماع السنة السابقة بأنه ستنتهي حوسبة قطع الغيار وترميزها في شهر تموز 2016، وتساءل الدكتور الشهبان: هل تم الانتهاء من ذلك؟ ومن ثم هل تم حصر كامل قطع الغيار غير الصالحة وبطينة الحركة وانعكست بمقدار المخصص المحتسب في النهاية بمقدار 2 مليون دينار؟ بمعنى أنه لن يكون في السنة القادمة مخصص لبضاعة بطينة الحركة مخزون قطع الغيار؟ فلا يعقل أن يكون

استهلاكنا السنوي من قطع الغيار وفق ما تظهره كلفة المبيعات بحدود 24 مليوناً، مع وجود مستودع لقطع غيار بقيمة 96 مليون يغطي الاحتياجات لأربع سنوات أو خمس قادمة. ثم تحدث الدكتور الشهبان عن موضوع الموجودات الضريبية وذكر أنها لا تظهر بشكل دقيق، ولا تعبر عن القيمة الفعلية الحقيقية الواجب أخذها، وكان مدقق الحسابات في اجتماع السنة السابقة قد أشار إلى أنه لم تؤخذ الموجودات الضريبية بناءً على رؤية الإدارة والمجلس. وأنه يوجد فرق في الموجودات الضريبية لا يقل بأي حال من الأحوال عن 10-15 مليون دينار. وتساءل لماذا لا يتم إظهار هذا الفرق؟ وهناك خسائر متراكمة. ووجه سؤالاً لمدقق الحسابات هو لماذا لم تأخذ موجودات ضريبية على هذه خسائر؟ وحتى تأخذ الموجودات يجب أن يكون لديك على الأقل نظرة مستقبلية حول تحقق الأرباح، وإذا لم تأخذ مخصص على هذه الخسائر فهذا يدل على أن المجمع الصناعي لن يربح.

قاطع السيد نائل خنفر الحديث، وتكلم عن المجمع الصناعي، وطلب معالي رئيس الجلسة منه عدم مقاطعة الجلسة؛ لأنه أخذ دوره بالحديث.

وأضاف الدكتور الشهبان بأن سؤاله الأخير حول مشروع بترو جوردن ابدى أندونيسيا الذي كان من المخطط له أن يستهلك ما مجموعه 800 ألف طن سنوياً، وتساءل هل تحقق هذا المخطط، وإذا لم يتحقق ما هي العقبات؟ ومتى سيتحقق؟

وأجاب معالي الرئيس أن ما يقرب من 100 مليون دينار هي ديون أثمان فوسفات على الشركة الاردنية الهندية وشركة PJA الأندونيسية، مبدئياً أسفه لأنه كان يتم بيع الفوسفات بالدين، وهذا أمر غير مقبول. وأفاد معاليه بمنع شحن أي طن فوسفات إلا بعد فتح اعتماد بأثمان الفوسفات. وذكر أن هاتين الشركتين بدأتا بدفع المستحقات المتحققة عليها شحنة بشحنة، وأن توجد الآن مطالبة بجدولة هذا الدين، وأن الشركة ستتمكن من جدولته بدءاً من العام القادم كما وعدت الشركتان بذلك. وأن الشركة الأندونيسية وعدت بتحويل جزء من هذه الديون قبل نهاية هذا العام، وأن مجلس الإدارة سيتابع هذا الأمر. وبالنسبة إلى الكلام حول الضغوط أكد معالي رئيس الجلسة أنه لا يوجد أي ضغوطات، وأن كل ما هنالك هو أن الموضوع فُتح للتسوية ثم توقف، وأن الحديث عن الضغوط غير صحيح جملة وتفصيلاً، ومن يتحدث عن ذلك يجب أن يقول لنا ممن هذه الضغوط ونوه معالي رئيس الجلسة إلى أن بعض الكلام الصادر له إichاعات غير إيجابية وغير صحيحة، ولذلك اقتضى التنويه، وأضاف بأن شركة الفوسفات لم ترفع قضية، وأكد معاليه رغبته في الصراحة والشفافية وأنه لا توجد قضية من شركة مناجم الفوسفات ضد أحد من رؤساء مجالس الإدارة، وذكر معاليه أنه بوصفه الآن رئيساً لمجلس الإدارة لم يرَ أي ضغط أو أي شيء من هذا القبيل. وأن الحديث كان

عن دين على إحدى الشركات الحليفة بقيمة 80 مليون دينار دين وبالاكتماع مع الشركة الحليفة تبين وجود مبالغ مختلف عليها، ولا نستطيع أن نثبت أنها الدين إلا بالطرق المحاسبية أو عن طريق القضاء.

وأضاف معالي رئيس الجلسة أنه لا يوجد ضغوط ولا يوجد 100 مليون دينار على شركة حليفة، ولكن يوجد لدينا ديون على بعض الشركات بسبب بيع الفوسفات بالدين لمدة سنتين، ولكن الشركة الأندونيسية ألزمت بإنتاج 180 ألف طن في السنة، وألزم الشريك بأخذ (Off Take) كامل الكمية المنتجة، وبناء على ذلك فإن الوضع سينقلب تدريجياً بصورة إيجابية بمعنى أننا سنودع الخسائر، أو سنقلل من حجم الخسائر ومن العام القادم والذي يليه (Take off) لشركة الفوسفات بشكل جيد.

وسأل الدكتور الشهبان عن القضية مجدداً، فأجاب معالي الرئيس بأنه لا يوجد قضية وأنه بصفته رئيس مجلس إدارة الفوسفات يعلم أنه لا يوجد قضية وضغوط وذكر معاليه أن من يعلم أنه توجد ضغوط فليتحدث، وأن اتهام الناس من غير دليل ليس بالأمر السهل. وذكر معاليه أنه توجد أوراق أخذت إلى مكافحة الفساد، وأرسلت إلى المحكمة، وهذا قرار المحكمة وصلاحيه القضاء ولا نستطيع التدخل وقرارات المحاكم عنوان الحقيقة.

وتحدث المساهم يزيد القسوس ذاكر أن الكلام نفسه يتكرر كل عام، واقترح أن يكون ممثل لصغار المساهمين في مجلس الإدارة للمراقبة، لأن نسبة صغار المساهمين تشكل 9% بحيث لا يمثلهم أحد من أصحاب الثروات الطائلة، وإن القرارات تأتي من المساهمين الكبار. فأجاب الرئيس: أنا والدكتور عبد الفتاح أبو حسان مثلكم. وطالب مندوب عطوفة مراقب الشركات بتفعيل قوانين حماية صغار المساهمين تفعيلها إن كانت توجد قوانين.

وذكر المساهم عايد خزايلة (19000 سهم) أن إصلاح الفوسفات أسهل كثيراً من إصلاح التعليم؛ لأن إصلاح الفوسفات يحتاج إلى إدارة نزيهة تتابع الأمور ولا يكون لها مصالح مع الشركات الأخرى في الأردن والهند ودبي. وبين السيد خزايلة بأنه بخبرته في قطاع النقل يؤكد وجود طلب متنام على الأسمدة والطاقة مبشراً السادة المساهمين بانتهاء السنوات العشر العجاف وبتحسن الأمور في المستقبل. وبالنسبة إلى (فوسفات جيت) فحسابه عند رب العالمين. أما بالنسبة إلى الفوسفات فمحاور النجاح بها تتعلق بكل من التعدين والإنتاج والتسويق والنقل. وفي تفاصيل ذلك ضرب السيد خزايلة مثلاً على التحميل، حيث ذكر أنه في كثير من الحالات تُدفع غرامات في الشحن البحري (Dumrrage) بسبب تحميل الباخرة في 4 أيام بدلاً من تحميلها في يوم واحد. وطالب السيد خزايلة بوجود جهة مختصة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة كل محور وبوجوب

وجود رؤية للعمل، وتساءل لماذا يوجد وسيط فوسفات في الهند ثابت ووحيد خمسين سنة، وهو مرتبط مع شركات لها علاقات مع بعض الإدارات السابقة. وبالنسبة إلى القضايا الفنية ذكر السيد خزايلة أن صفحة 57 من التقرير السنوي تشير إلى أن صافي المبيعات في عام 2015 بلغ 750 مليون دينار، بينما بلغ في عام 2016 549 مليون دينار؛ أي أنه يوجد نقص بلغ 200 مليون دينار، وأن مصاريف البيع والتسويق في العام 2015 كانت 9,4 مليون دينار وفي عام 2016 بلغت أيضًا 9,4 مليون دينار؛ أي أنه يوجد نقص في المبيعات بلغ 200 مليون دينار، وأنه يوجد ثبات في مصاريف البيع والتسويق حتى أن الإيضاحات في صفحة 100 غير مقنعة. ونصح السيد خزايلة الشركة بشراء أسهم خزينة إذا كان لديها رؤية واضحة وتوقعات إيجابية والحفاظ عليها لفترة، لإعادة الشركة إلى مربع الأرباح.

وقال المساهم عبد الجليل سعدات عوض: سمعنا في العام الماضي من مجلس الإدارة بأننا نستخرج الفوسفات من أعماق بعيدة، وأن الفوسفات الأردني أصبح من النوعية الرديئة، طالبنا الحكومة عدة مرات بالحصول على مواقع للتعدين، ولكن الحكومة لم تستجب. وذكر السيد عوض أن هذا الحديث على ما يبدو كان مقدمة إلى خسارة بمبلغ 90 مليون دينار، وأنه من الجميل أن نسمع من معالي رئيس مجلس الإدارة اعترافًا صريحًا بوجود أخطاء إدارية، وأضاف بأن أحد المساهمين في السنة السابقة ذكر عبارة: (إن تاجر التراب والماء لا يخسر). وأن جميع مجالس الإدارة في السنوات السابقة كانت تركز على الصناعات التحويلية، وبين أن مبيعات وحدة الأسمدة بلغت 117 مليونًا دينار، وكلفة المبيعات بلغت 137 مليونًا دينار؛ أي بخسارة بلغت أكثر من 20 مليونًا دينار، متسائلًا: ما السبب في ذلك؟ وأوضح أنه لو تم بيع الفوسفات على ترابه لكان الوضع أفضل، وبين أن الصناعات التحويلية يفترض أن تخلق أرباحًا هائلة للشركة، ولكن الخسائر كانت كبيرة جدًا. وعقب معالي رئيس الجلسة منوهاً بصحة القول إن الاستخراج من الأعماق إلا أن مقولة أن نوعية الفوسفات الأردنية رديئة غير صحيحة، أما القول بأننا طلبنا من الحكومة ولم تستجب فالحكومة تريد دليلًا على التحسن الموجود في الشركة ودليلاً على القدرة على استخدام هذه الموارد، وفي الوقت الذي نثبت فيه للحكومة أننا قادرين على الاستغلال لهذه الموارد، وأننا قادرين على الربحية والإنتاج والمسؤولية عندها سوف تستجيب الحكومة، فنحن لا نستطيع إلقاء اللوم على الحكومة.

وتحدث المساهم جمال القضاة، شاكراً معالي رئيس الجلسة على الموجز الذي قدمه عن مشكلات الشركة. طارحاً موضوع النفقات المرتفعة للشركة، وذكر في معرض الحديث قصة مدرسة تابعة لوكالة الغوث تعرضت إلى سرقة وكان من المحققين بالموضوع متسائلاً عن الحارس فكان رد المدرسة أن راتب الحارس أكثر من أي شيء يمكن أن يسرق من المدرسة وكانت قيمة المسروقات

لا تساوي كثيرًا مقارنة بالراتب الذي يتقاضاه الحارس، وذكر أنه إذا كانت رواتب العاملين في إدارة المخاطر أكبر من المنفعة التي تجلبها هذه الوحدة فلا داعي لوجودها، راجيًا أن تتوقف مسألة التفتيح وتوظيف الناس فالشركة ليست وزارة تنمية اجتماعية، وأن هذه الشركة يجب أن تربح.

تحدث المساهم محمد حسين عليان ذاكراً أن حديثه في السنوات الماضية مع أعضاء مجلس الإدارة لم يجدي نفعا؛ إذ كانت المصاريف الإدارية تبلغ 20 مليون دينار ومخصصات موظفين 20 مليون دينار و20 مليون دينار ارباح مدورة، وتتكرر هذه المصاريف نفسها كل عام كأن الشركة مملوكة لأعضاء مجلس الإدارة ولم يكن للمساهمين قيمة سواء أتحدثوا أم لم يتحدثوا. وحقق المقاولون الذين يعملون بالتعدين مع شركة الفوسفات حققوا أرباحاً تقترب من 10 ملايين دينار لكل مقاول، وبلغت خسائر شركة الفوسفات 90 مليوناً دينار. وتسأل السيد عليان: لماذا الخسائر؟ وعاد واستفسر عن المصاريف الادارية التي تبلغ 20 مليون دينار في السنة، ذاكراً أن أحد الذين يسافرون عن طريق الشركة كان يأخذ المياومات دون أن ينجز أي عمل سوى بقاءه في الفندق؟ وهنا سأله معالي الرئيس: من هو؟ فهو قد خان الأمانة وأنا لا اسمح بهذا. فأجاب السيد عليان بأنه لا يعلم، وقال: إن عدد الموظفين في الشركة بالزيادة، وإنه يأمل الخير في الإدارة والشركة وإضاف ان هذه الاموال للشعب وانها تعتبر من اولويات الامن القومي للدولة.

وتحدث المساهم ناصر البطيخي عن قائمة الدخل فذكر أنه توجد خسارة، فلماذا فرضت ضريبة دخل على الشركة مع أن بها خسارة تقدر بـ 90 مليون؟ وهل الأردن ينتج الفوسفات من غير شركة الفوسفات الأردنية؟ وهل يوجد أي امتيازات ترخيص لأي شخص أو شركة أخرى غير شركة الفوسفات الأردنية؟ فأجاب الرئيس لا يوجد، ولو تقدم أحد لأخذ امتياز تعدين الفوسفات لغرض على شركة الفوسفات؛ لأن لها الأولوية First right of refusal.

وتحدث المساهم أحمد البشيتي، وسأل عن الأرباح المدورة لدعم السهم فأجابه معالي رئيس الجلسة بأنه سيتم دراسته مع مجلس الإدارة، وأضاف بأنه لا توجد أرباح مدورة في صندوق الشركة؛ لأنها صرفت على الشركات التي أنشئت، وأنه إذا حققت الشركة في المستقبل أرباحاً سندرس الموضوع. وأنه في الوقت الحالي وبسبب عدم توفر السيولة فليس من الممكن شراء اسهم خزينة .

وتحدث المساهم الدكتور راكز الزعاريير قائلاً: إن نجاح أي شركة مرتبط بنجاح إدارة ومجلس إدارة الشركة، وعليه إذا كان وضع الشركات الرأسمالي والإنتاجي أقل من شركة الفوسفات، ولكن كان على رأسها إدارات ناجحة استطاعت أن تجد لها مكاناً في الأسواق والتسويق والأرباح،

وبالنسبة إلى شركة الفوسفات فمشهود لها بأنها حققت نجاحًا كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمجلس الإدارة. وفي علم الإدارة: ثلثا نجاح الشركة يرتبط بالإدارة، وفشلها أيضًا ابتداءً من الإنتاج والتصنيع والتسويق، والدليل على ذلك أنه بعد أن تم تعيين رئيس مجلس الإدارة معالي الدكتور محمد الذنيبات ارتفع سعر سهم الشركة في السوق المالي بشكل ملحوظ، فالناس تفهم أن نجاح الشركة مرتبط بنجاح الإدارة، وبين الدكتور الزعاري أن على الفوسفات طلب في الأسواق العالمية، وتساءل كيف لشركة على منتجاتها طلب كبير من أسواق عالمية أن تخسر؛ فالفوسفات كالنفط في الأردن، وذكر أنه لعلمه بالجديه في العمل لإنجاح الشركة.

وتحدث سعادة النائب خالد فناطسه وهنا العمال في شركة مناجم الفوسفات وقطاع التعدين في الاردن بعيد العمال، وتمنى أن يتسع صدر الجميع لحديثه. وشكر جميع مجالس الإدارة، وبين أنه في عهد وليد بيك الكردي وزعت ارباح على المساهمين وكان له باع طويل في تقدم الشركة، وفتح المشاريع المشتركة وأنه يستحق كل الشكر هو وأعضاء مجلس الإدارة؛ لأنهم هم ممثلون لجهات رسمية عن إدارة الشركة، وهم يستحقون كل ما يأخذونه من الشركة حسب القانون . وبالنسبة إلى العمال فهم عصب الإنتاج، والعمود الفقري له، ولم يأخذوا أي شيء لم يستحقونه، وانهم لم ولن يتغولوا على الشركة، وذكر أن الجميع يقف مع الرئيس ومجلس الإدارة. وطالب بالمزيد من تقليص النفقات المالية والإدارية والمتعهدين، وان المياومات لا تكسر ظهر شركة لها مبيعات بمئات الملايين وأضاف أن التنظير سهل لكن العمل صعب. وأكد احترامه مؤقتًا قرار مجلس الإدارة توقيف التعيين مع وجوب أن تساهم الشركة في تخفيف البطالة، ولا سيما من الجنوب، وطالب الحكومة أن تقف إلى جانب الفوسفات، لأنها وقفت مع الوطن وأعطته وطالب الحكومة بتخفيف ضرائب رخص تعدين والمياه والطاقة عن الشركة لأن الضرائب فوق طاقتها.

وأضاف أنه هو المستشار العمالي وان يُحي الدكتور الشهبان على حديثه، وأنه لم يكن مستشارًا بيوم وليلة وخدمته في شركة الفوسفات 33 عامًا منها 23 عامًا في مناجم الشيدية، وأنه لم يحضر إلى الشركة بالبراشوت، وانني انتقاضى راتبًا مقداره 5 آلاف دينار، وذكر أنه قبل 6 شهور تم تعيين أحدهم براتب 7 آلاف دينار، وأنه أنهى عمله في الشركة، ولكنه سيقف مع الشركة والعمال، وأضاف بأنه من حق المساهمين اخذ ارباح ، راجيًا عدم مهاجمة العمال في كل جلسة.

وأفاد المساهم محمد عليان بأنه سمع خبرًا مفاده أن الحكومة أعطت ترخيص أراض جديدة للشركة للتعدين، فأجاب معالي الرئيس أن الحكومة لن تقصر في دعم شركة الفوسفات لتكون شركة رائدة ضمن القوانين.



وتحدث المساهم نائل خنفر أن القصد من حديثه كان الأرباح المدورة الأرباح القابلة للرسملة وهي الاحتياطي الاختياري الخاص والأرباح المدورة التي مجموعها من 600 إلى 700 مليون دينار وبالنسبة إلى مواد الخام فإن مجلس الإدارة السابق وعلى رأسه الرئيس التنفيذي أسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للشركة، ما أدى إلى تخفيض الخسائر. وأن مناطق الخام في منجم الحسا ومنجم الأبيض وأن نسبة TCP بها مرتفعة وأن هناك منافسين كثر لها في العالم مثل المغرب تونس والكيان الصهيوني، وطالب الحكومة بإعطاء ترخيص أراض جديدة للشركة.

وطلب معالي رئيس الجلسة الانتقال إلى المصادقة على التقرير السنوي والقوائم المالية للعام 2016.

وطالب المساهم الدكتور الشهبان معالي رئيس الجلسة بالإجابة عن سؤال قطع الغيار، حيث أجاب الدكتور شفيق الأشقر الرئيس التنفيذي أن قطع الغيار الموجوده تراكمية لعشرين سنة ماضية، وأنه تم فصل أكبر كمية ممكنه قابلة للاستخدام في المواقع التي يتم استخدامها، وتم التقدم الى مجلس الادارة لطرح إعلان عن بيع قطع الغيار غير الصالحة للاستعمال DEAD STOCK، وتم تشكيل لجنة لإعادة دراسة التقييم خوفاً من ورود عروض متدنية؛ ما يضطر الشركة للبيع بأسعار متدنية، وأضاف نامل بالألا توجد مخصصات لها في العام القادم.

وأجاب محمد الكركي عن سؤال المخصصات الضريبية، وقال بالرجوع إلى صفحة 98 من التقرير نشأت الضريبة من وحدة الفوسفات نتيجة مصاريف غير مقبولة ضريبياً تم ردها للإيرادات عند عمل تسوية بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ونشأ دخل خاضع للضريبة لوحدة الفوسفات بقيمة 10,685 مليون دينار، وأن ضريبة الدخل المتحققة عليها بلغ 4,236 مليون دينار على وحدة الفوسفات موضحة تسوية ضريبة الدخل في صفحة 98 في التقرير.

طلب معالي رئيس الجلسة بالانتقال إلى المصادقة على البيانات المالية وإبراء ذمة مجلس الإدارة.

وطلب معالي رئيس الجلسة من الهيئة العامة إغلاق باب النقاش.

وطلب مندوب عطفة مراقب عام الشركات من الهيئة العامة للمساهمين التصويت على (تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2016 والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر) والمصادقة عليها وتبرئة ذمة مجلس الإدارة.

وقد وافقت الهيئة العامة للمساهمين بأغلبية الحضور بنسبة 99.9% من الحضور على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2016 والميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر. وتم تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحدود القانون.

وطلب المساهم الدكتور فراس الشهوان الذي يملك 72115 سهم بنسبة 0.1% من الحضور تسجيل تحفظه على البيانات المالية للعام 2016.

وبعدها تم الانتقال إلى البند الخامس من جدول الأعمال، انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام 2017 وتحديد أتعابهم.

وتم ترشيح السادة ارنست ويونغ

تمت الموافقة باجماع الحضور على انتخاب السادة ارنست ويونغ مدققي حسابات الشركة لعام 2017 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وبعدها تم الانتقال إلى البند السادس من جدول الأعمال " اتخاذ القرار المناسب بشأن قرار مجلس الإدارة رقم 2017/65 المتخذ في جلسته رقم 2017/2 المنعقدة بتاريخ 2017/3/28 المتعلق بانتخاب عضو مجلس إدارة لحين عرضه على الهيئة العامة لإقرار انتخابه سنداً لأحكام المادة (150/أ) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته"

تمت الموافقة باجماع الحضور على انتخاب معالي الدكتور محمد محمود خليل الذنيبات عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن القطاع الخاص.

وأضاف المساهم يزيد القسوس اقتراحاً مفاده أنه بدلاً من توزيع أرباح نقدية على العمال بنسبة 2% من صافي ربح الشركة حسب الاتفاقيات العمالية أن تقوم الشركة بإنشاء صندوق وشراء أسهم لصالح العاملين؛ لتحفيزهم على الاستمرار في البناء، وتخفيف ضغط الاضرابات. فأجاب معالي رئيس الجلسة بأن هذا الاقتراح سيتم دراسته.

وبعد ان تم الاستماع الى ملاحظات واستفسارات السادة المساهمين ولما لم يكن هناك اية امور اخرى فقد اعلن معالي رئيس الجلسة بانه قد تم الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال.



وفي ختام الاجتماع توجه معالي رئيس الجلسة رئيس مجلس الادارة بالشكر والتقدير باسمه ونياية  
عن أعضاء مجلس الإدارة إلى السادة الحضور ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات، ومدققي  
الحسابات، وممثل كامل هولدنجز ليمتد، وممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت، وممثل  
وزارة المالية الأردنية، وممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وممثل شركة إدارة  
المساهمات الحكومية. وتوجه بالشكر أيضًا إلى المساهمين كافة على دعمهم المتواصل للشركة  
وإلى العاملين في الشركة جميعًا على الجهود المبذولة وهنأهم بمناسبة عيد العمال.

انتهت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر ظهرًا.



كاتب الجلسة

مندوب مراقب عام الشركات رئيس الجلسة/ رئيس مجلس

الادارة

الدكتور محمد الذنيبات

علي الشطرات

سناء قراعين

